انه حكم بذلك للتخلص عن الاشكال المذكور الذي عرفت اندفاعه بانه
ينبغي ان تحمل النسبة التي يدل عليها الكلام هنا على ما هو اعم من النسبة في
الكلام الخبري والانشائي فان الذي يتبادر من قول الشارح سابقا
في شرح قول المص اولا مطابقة بان تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية
والتي بينهما في الواقع والخارج سلبية ان المراد بالنسبة المفهومة هي التي
ارادها المص بقوله ان كان لنسبته خارج وقد عرفت ان الشارح
حملها على ما يعم ما في الانشاء والخبر فينبغي الحمل على ذلك ليتفق الكلامان
ولا ظاهر تفسيرها بما يدل عليه الكلام هو اختصاصها بالخبر وانت خبير
بان ما هو ظاهر كلامه في كتبه يخالف ما سلف من تفسير النسبة القائمة
بالنفس بالايقاع او الانتزاع في الخبر على انه نقل عن الشارح كما ذكره الفاضل
حسن فتامل **قوله** اللهم الا ان يقال قد جرت العادة باستعمال هذا
اللفظ فيما في ثبوته بعد وكانه يستعمل في اثباته بالله وحده المعبر هنا
ان المفهوم الظاهر من عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ان يكون ثمة اعتقاد
ولا مطابقة الخبر على ما هو قاعدة رجوع النفي الى القيد وايضا لو هم
جريان الكذب في الانشائية وهو خلاف الاجماع **قوله** ان المشكوك
خبر هو الحق فانهم عرفوا الخبر بما يحتمل الصدق والكذب ولا شك ان
خبر الشاك بل الخبر المعلوم كذبه عند قائله من هذا القبيل وايضا ليس
للخبر الا ما يدل على الحكم فان كان الحكم عبارة عن الوقوع واللاوقوع
فالشك لا ينافيهما وان كان عبارة عن الايقاع والانتزاع وظاهر عدم اجتماعهما
مع الشك كان المدلول متخلفا عن الدال وهو جائز في الدلالة اللفظية
قوله فانه تعالى جعلهم كاذبين الخ يعني به الاستدلال بالاية انه تعالى
جعلهم كاذبين لعدم مطابقة الاعتقاد على ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد

ويلزم

٦٤

ويلزم منه ايضا ان الصدق مطابقة الاعتقاد كما هو مقتضى المقابلة فلا يرد
على هذا شبهة لا يرعى كذا ايراد **وفيه** انه لا حاجة الكذب في
مذهب النظام مساويا للمشكوك لم تكن الاية مثبتة له فانها انما اثبت
على هذا التعريف ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد والوجود وهي مبينة
لما هو اخص من المدعى **نعم انها على هذا التقرير**
تنفي المذهبين الاخرين فتثبت حقيقة هذا العدم الرابع ويمكن ان يقرر
الاستدلال بانه تعالى جعلهم كاذبين مع كون الخبر الذي قالوه مطابقا
للواقع علم منه ان الكذب ليس عدم مطابقة الواقع فيكون الصدق ايضا
ليس هو مطابقة الواقع بحكم التقابل وعلم منه ايضا ان الكذب ليس عدم مطابقة
الواقع والاعتقاد ولكن الصدق ايضا كذلك بحكم التقابل فانتفى المذاهب
الاول والثالث والثاني اذ لا رابع لها فظهر من هذا ان قول الشارح
فانه تعالى جعلهم كاذبين ليس مقصورا على الدلالة على ان الاية اثبتت الكذب
فقط بل هو دال على اثباتها كون الصدق مطابقة الاعتقاد غاية ذلك
ان يكون دلالتها عليه بالالتزام العرفي **قوله** تشبيهه ان واللام
الموكدات ان دخلت على المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله وجعلها
ان تفيد تاكيد ما دخلت عليه فهي تشعر بان الشهادة عن حد كامل وعن
وافرة ولا يبعد ان يجعل الموكدات متضمنة للحكم المذكور فيرجع اليها التكذيب
بهذا الاعتبار والحاصل ان التكذيب راجع الى الخبر المتضمن سواء كان
متضمنا لقولهم نشهد او للموكدات الا ان الشارح اعرض عن الاول
قوله راجع الى الشهادة اي التي تضمنها قولهم نشهد انما فاد باعتبار
تضمنها خبرا كاذبا لما ذكر في الشرح من ان نشهد هنا انشاء فلا يصح رجوع
التكذيب اليه

وفيه انه لا مانع من حمل نشهد على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)